دور اليابان في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩م
دراسة تاريخية

أ.م.د. وسام هادي عكَّار(*)

الأول موجز موقف اليابان من الحرب العالمية الأولى، بينما تتبَّع الثاني دور اليابان في مؤتمر الصلح، والتي ركَّزت فيه على تأكيد وضعها في إقليم (شاندونغ) الصيني، في حين استعرض المحور الأخير مطالب اليابان في الممتلكات الألمانية في المحيط الهادئ، فضلاً عن المُساواة العِرقية في مؤتمر الصلح، بينما أخفقت اليابان بالحصول على تأييدٍ دولي من أجل تحقيق المُساواة العِرقية وإلغاء التمييز بين الأجناس البشرية.

الكلمات المفتاحية: مؤتمر الصلح، اليابان، الصين، الولايات المتحدة الأميركية.

مقدمة

تفرض الحروب الكبيرة على الدول أنْ تُعيد تكتلاتها في أغلب الأحيان، وهو أمر له أثر بالغ في العلاقات الدولية، وتمخَّض عنها العديد من المتغيرات التي تُعيد رسم معالم خارطة العالم، وطبيعة ميزان القوى فيها من جديد. في ضوء ذلك مثَّلت نهاية الحرب العالمية الأولى أفول السيادة الأوربية على الساحة الدولية، لاسيَّما أنَّ الأوربيين أنهكتهم الحرب، وخرجوا منها أسوأ حالاً من قبل. بالمقابل فإنَّ المنتصِرَيْنِ في تلك الحرب كانا الولايات المتحدة الأميركية واليابان، وهما غير أوربيتين. وعليه وضع مؤتمر الصلح عام ١٩١٩م النهاية الرسمية للحرب، وراح الجميع يتطلَّعون بأمل إلى ما سيقرره ذلك المحفل الدولي.

يتناول البحث الحالي دور اليابان في مؤتمر الصلح، فقد قُسِّم إلى ثلاثة محاور رئيسة، غطَّى

(*) وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد / الكرخ الثانية. qfqf428@gmail.com

أولاً: موقف اليابان من الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)

أدى اندلاع تلك الحرب إلى تضافر جهود عددٍ من المُفكِّرين والكُتَّاب على ضرورة إقامة مؤتمر لرسم نظام دولي موحَّد، ففي سويسرا ظهرت عام ١٩١٤م جماعة نادت بعقد مؤتمرٍ للسلام بزعامة أستاذ العلاقات الدولية الأكاديمي ورجل القانون والكاتب الألماني – السويسري اوتفريد نيبولد Otfried Nippold (١٨٦٤-١٩٣٨م)، فضلاً عن ظهور جماعةٍ مماثلة في فرنسا دعت إلى إقامة مؤسَّسة عالمية ذات سلطاتٍ قوية وفاعلة. وفي بريطانيا ظهرت بحوث كثيرة، ولاسيَّما ما نشره أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كامبردج Cambridge البريطاني گولدزورذي لوز ديكنسون Goldsworthy Lowes Dickinson (١٨٦٢-١٩٣٢م)، الذي يُعد بحثه أول فكرة منظَّمة لإنشاء (عُصبة أُممٍ أوربية) تضم مجلساً للدول الأعضاء أو الراغبة بالانضمام إليه، بحيث تصبح قرارات المجلس مُلزمة وواجبة التنفيذ، ولاسيَّما القرارات المتعلِّقة منها بحجم التسلُّح المسموح بهِ للدول الأعضاء[١].

من جانبها أُسِّست في بريطانيا جمعية عُصبة الأُمم The League of Nations Society في الثالث من أيار ١٩١٥م، مؤكِّدةً في أهدافها على ضرورة تشكيل (عُصبة أُمم) تقود العالم تحت لوائها لفضِّ النزاعات، فضلاً عن اتخاذها الإجراءات الرادعة بحقِّ الأعضاء المخالفين، ويكون بابها مفتوحاً أمام الدول الراغبة بالانضمام إليها[٢]، وظهرت في السابع عشر من حزيران ١٩١٥م في الولايات المتحدة الأميركية عصبة فرض السلام League to Enforce peace، داعيةً في برنامجها إلى اشتراكها بتجمع دولي لهُ القدرة على حلِّ النِّزاعات، بالتفاوض أو وفق محاكم قضائية، وأنْ تعقد الدول الأعضاء مؤتمراتٍ دورية لصياغة القوانين الدولية[٣].

من جانبٍ آخر، قدَّم عدد من السياسيين جهوداً دبلوماسية حثيثة في مجال السلام الدولي، إذ ناقشت الإدارة البريطانية عن طريق إدوارد غراي Edward Grey (١٩٠٥-١٩١٦م)[٤]، مع إدوارد ماندیل هاوس Edward Mandell House (١٨٥٨-١٩٣٨م) مستشار الشؤون الخارجية للرئيس الأميركي توماس وودرو ويلسون Thomas Woodrow Wilson (١٩١٣-١٩٢١م)[٥]، موضوع مشروع عُصبة الأُمم عام ١٩١٥م[٦].

أمَّا دور اليابان في مؤتمر الصلح، فمن الأهمية بمكان الإطِّلاع على موقفها من الحرب العالمية الأولى. وبهذا الصدد فقد أدَّى بروز القوتين اليابانية والأميركية في منطقة الشرق الأقصى وتنامي دورهما عالمياً، إلى تنافسهما على نحوٍ مباشر مع الدول الأوربية المتواجدة هناك أثناء تلك الحرب، ويُعزى ذلك إلى رغبة اليابان باستثمار ظروف الحرب بهدف الاستحواذ على مناطق أوسع، وانتزاع امتيازاتٍ أكثر في الصين وجزر المحيط الهادئ[٧].

أعلنت اليابان الحرب ضدَّ ألمانيا في الثالث والعشرين من آب ١٩١٤م، من أجل الاستحواذ على جزرها في المُحيط الهادئ، وفق ما جاء في تصريح وزير خارجيتها تاكاأكي كاتو Takaaki Katō (١٩١٤-١٩١٥م)[٨]، في نهاية عام ١٩١٤م، قائلاً: "من الضروري أنْ تمتلك اليابان

قـوة كبيرة كما تلـك في أوروبا، وإذا كُنَّـا قد أُجبرنا على احتلال المُستعمرات الألمانية، فهذا لأننا نسعى إلى إقامة السلام في الشرق الأقصى"[٩].

يبـدو أنَّ هنـاك أسـباب أخرى لم يتطـرق إليها الوزير، منها سـعي اليابـان إلى إبعاد النفوذ الأوربي عـن المنطقـة واحتـكار أسـواقها[١٠]، ولاسـيَّما أنَّ دخولهـا الحرب مـع دول الوفاق الـودِّي، لم يُلزمها أو يدفعهـا نحـو التدخـل في الشـؤون الأوربية، إذ وجـدت وفقاً لوجهـة نظرهـا أنَّ مصلحتها تقضي آنذاك باقتصار اشتراكها في العمليات العسكرية في جنوب شرق آسيا[١١].

سنحت الفرصة أمام اليابان لتحقيق طموحاتها التوسعية الإقليمية في خضمِّ تلك الحرب، ولاسيَّما في المجالـين الاقتصادي والسـياسي، وتجلَّى ذلك في سـعيها للحصـول عـلى الامتيـازات في الصين، إذ أعلنت في السـادس عشر من كانون الثاني ١٩١٥م عـن بنـاء ثكنـةٍ عسـكرية في مقاطعـة (شـاندونغ) Shandong شرق الصـين، وقدَّمـت بعـد يومـين ما عُـرف بـ(المطالـب الواحـد والعشرون) Twenty-One Demands التـي تضمَّنت عدداً من الامتيازات اليابانية في الصين، منها:

١. تجريـد الصـين مـن اسـتقلالها، وذلـك باعترافها بسيطرة اليابان على شاندونغ.

٢. تمتعهـا بعـددٍ مـن الامتيـازات الصناعيـة، والاعتراف بحقوقٍ خاصة لها في إقليمي (منشوريا) Manchuria و (منغوليـا) Mongolia، الواقِعَـيْنِ شـمال شرق الصـين، وأنْ تؤسِّـس أكـبر شركات التعدين فيهما.

٣. أنْ لا تتنـازل الصين عن أيَّة جزيرةٍ أو ميناءٍ أو مرسى على طول سواحلها لدولةٍ ثالثة.

٤. أنْ تتمتَّع اليابان بالأفضلية في توريد السلاح والذخيرة إليها، وبناء السكك الحديد فيها.

٥. تعيـين مُستشـارين اقتصاديـين وسياسـيين وعسـكريين يابانيـين لتأمـين سـيطرتها الشـاملة عليها[١٢].

ويظهر أنَّ تلك الامتيـازات واجهت معارضةً شديدة من الإدارتين الأميركية والبريطانية.

حصَّنـت اليابـان مصالحهـا التـي حقَّقتهـا من الصـين والمُمتلـكات الألمانيـة بالمحيـط الهـادئ في الأعوام الأولى من الحرب، ولاسيَّما بعد أنْ وطَّدت نفوذهـا في إقليمـي منشـوريا ومنغوليـا بإبرامهـا عـددٍ مـن الاتفاقيـات، إذ عقـدت في (بتروغـراد) Petrograd شـمال غـرب روسـيا اتفاقيـةً مـع روسـيا بتموز ١٩١٦م، نشرها البلاشـفة بعد ثورة أكتوبـر ١٩١٧م، تضمَّنت إقامة تحالف لمدَّة خمسـة أعوام يُلزم الطَّرفين بتقديم المُسـاعدة المتبادلة في أيَّةِ حرب، ويُنظِّـم المصالح الحيوية لكلٍّ منهما، ويوفِّر الحمايـة للصين مـن أيَّةِ محاولـةٍ للسـيطرة عليها من طرفٍ آخر، كـما أكَّدت الفقرة الثالثـة من الاتفاقية على سريتها، وذلك لتـلافي التعارض مع أحد بنود التحالف (البريطـاني – الياباني) لعام ١٩٠٢م[١٣]، كما أكَّدت الاتفاقية على عدم الدخول في معاهداتٍ منفصلة مـع دولٍ أخرى على نحوٍ يضر بالتحالف، وفي حـال دخـول أيٍّ من طرفيـه في معاهدةٍ أخرى يقتضي قبل ذلك استشـارة طرفـه الثاني، وفي مطلع عـام ١٩١٧م عقـدت اليابان مُعاهـداتٍ سرية مع بريطانيـا وفرنسـا وإيطاليـا وروسـيا اعترفـوا فيها بحقِّ اليابان في إقليم شـاندونغ والجُـزر الألمانية في المُحيط الهادئ[١٤].

استثمرت اليابان من جانبٍ آخر، الخلاف بين دول الوفاق الودِّي والبلاشفة، فشاركت في الحملة التي أَعَدَّتها تلك الدول في تموز ١٩١٨م لاحتلال(سيبيريا) Siberia في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من روسيا، وبرغم انسحاب دول الوفاق منها عام ١٩٢٠م، إلَّا أنَّ اليابان لم تُجلِ كامل قواتها من الأراضي الروسية، وإنَّما أبقت إلى انعقاد مؤتمر واشنطن جزءاً منها في مدينة (ڤلاديڤوستوك) Vladivostok، ذات الموقع الإستراتيجي المُهم وأكبر ميناءٍ لروسيا[١٥].

أسهمت عوامل عدَّة في تعزيز مكانة اليابان على الساحة الدولية، إذ تطورت مقدرتها الاقتصادية عن طريق الإفادة من التكنولوجية الغربية، وتكييفها على وفق حاجاتها وثقافتها، وقد أسهمت الإدارة الجيدة والأيدي العاملة الماهرة بمختلف الاختصاصات في رفع إنتاجية اليابان، بوصفها (معمل آسيا) بمصانعها المتكاملة والمتنوعة، والجاهزة لتصدير كمياتٍ من السلع الجيدة والرخيصة؛ لذا شَهِدت اليابان تزايد نموِّها الاقتصادي، فقد ارتفعت مجموعة صادراتها من مليار (ين) عام ١٩١٤م، إلى (٤،٥) مليار (ين) بحلول عام ١٩١٩م. وزادت الأسعار بنسبة ٢٣٪ وأجور العمل إلى ٦٨٪ عمَّا كانت عليه قبل الحرب. وبذلك انتعشت تجارتها وثروتها التي ساعدت على ظهور الصناعات الكيمياوية التحويلية والهيدروكهربائية لتوليد الطاقة، فضلاً عن الصناعات التقليدية الأُخرى، ولاسيَّما بناء السُفن وغزل القطن والحرير، حتَّى وصل مُعدل النمو الاقتصادي السنوي إلى ١٠٪ عام ١٩١٩م. وأسهمت زيادة الصادرات وتراكم رؤوس الأموال في توسيع نشاط الشركات الصناعية الكُبرى وتأسيس أُخرى جديدة، وانعكس ذلك الانتعاش الاقتصادي الياباني على تطور قدرتها العسكرية، إذ أصبح أسطولها ثالث أكبر أسطول في العالم، أمَّا جيشها البرِّي فلم يكن يُجاريه في حجمهِ وتجهيزهِ وتدريبهِ أيٌّ من جيوش دول الشرق الأقصى[١٦].

ثانياً: دور اليابان في مؤتمر الصلح

بعد أنْ وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩١٨م، والبيان الذي ألقاه الرئيس الأميركي (ويلسون) في مجلس الشيوخ، الذي أكَّد فيه على أهمية وضرورة ضمان الأمن والسلام العالميين، حتَّى تعالت الأصوات المطالبة بعقد مؤتمر للسلام، ونظراً لِمَا ألحق بمدينة باريس من دمارٍ شامل وخسائر مادية وبشرية جسيمة، اختيرت لتكون مكاناً لعقد المؤتمر رسمياً للمدَّة (١٨/ ١/ ١٩١٩-٢١/ ١/ ١٩٢٠م)[١٧].

استُهلَّت أعمال المؤتمر باجتماعٍ غير رسمي في الثاني من كانون الثاني ١٩١٩م، ضمَّ كلَّاً من (الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا) لتشكيل ما عُرف بـ(مجلس الأربعة الكبار) Big Four Council، وما لبثت أنْ انضمت له اليابان في اليوم التالي، فتقرر تشكيل (مجلس العشرة) Ten Council، الذي ضمَّ وزراء الخارجية في الدول آنفة الذكر[١٨].

وما يدل على أهمية ذلك المؤتمر على الصعيد الدولي هو حضور كلٍّ من رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج Lioyd George (١٩١٦-١٩٢٢م)[١٩]، والرئيس الفرنسي جورج بنيامن كليمنصو George Benjamin Clemenceau (١٩١٧-

١٩٢٠م)[٢٠]، والرئيس الأميركي ويلسون الذي طالب أنْ تصبح (النقاط الأربعة عشر) The Fourteen Points المبادئ الرئيسة والحجر الأساس للمؤتمر[٢١]، فضلاً عن رئيس الحكومة الإيطالية فيتوريو عمانوئيل أورلاندو Vihorio Emanuele Orlando (١٩١٧-١٩١٩م)[٢٢]، ورئيس وزراء اليابان الأسبق ومستشار الإمبراطور وقتذاك كينموتشي سايونجي Kinmochi Saionji (١٨٤٩-١٩٤٠م)[٢٣]، إذ ناقش مجلس العشرة جميع المسائل لِما بعد الحرب العالمية الأولى، ولاسيَّما المسائل ذات الطَّابع العسكري والبحري[٢٤].

وعند افتتاح المؤتمر جلساتهِ الأولى، سرعان ما ظهرت التناقضات والخلافات الحادَّة بين المشاركين، لاسيَّما بين الولايات المتحدة واليابان، الأمر الذي يؤكِّد أنَّ الطرفين لهما أهدافهما المتمثلة بالسعي إلى تقوية دورهما في المؤتمر، فالأولى خرجت من الحرب أقوى وأغنى دولة حاولت الحفاظ على مركزها في الأميركيتين، وحاولت توسيع نفوذها في بقية بقاع العالم، بحجَّة إقامة علاقاتٍ جديدة أطلقت عليها اسم (نظام ما بعد الحرب) لضمان مصالحها من جهة، والحيلولة دون ظهور أيَّة دولة قد تقف بوجه طموحاتها الجديدة من جهةٍ أخرى[٢٥].

علاوة على ذلك، سعى الرئيس الأميركي (ويلسون) إلى نقل المبادئ الأربعة عشر الموجَّهة إلى أوروبا نحو شرق آسيا؛ لذلك فإنَّه أوضحَ لنظرائهِ الأوربيين في مؤتمر الصلح أنَّه ليس هناك شيئاً أكثر أهميةً للرأي العام الأميركي من الظلم الذي أوقعته اليابان على الصين، وأنَّ التوازن بين القوى في شرق آسيا يجب أنْ يُستعاض عنه بنظامٍ جديد، يفرض على الجميع الامتناع عن التوسع السياسي والعسكري؛ لذا فإنَّ دافع الإدارة الأميركية حيال الصين كان من منطلق إقامة التوازن بين الصين واليابان، ومن ثمَّ عدم تمكين الأخيرة من الهيمنة على موارد الصين وليس بدافع التعاطف معها[٢٦].

بالمقابل تمثَّلت أهداف اليابان الرئيسة في مؤتمر الصلح، بثلاث نقاطٍ، وهي: تأكيد وضع اليابان في إقليم (شاندونغ) Shandong شرق الصين، والموافقة على انتقال الممتلكات الألمانية السابقة في المحيط الهادئ إلى اليابان، والمطالبة بالمُساواة العِرقية، عن طريق وثيقة رسمية تصدر من عصبة الأُمم[٢٧].

يبدو أنَّ إصرار اليابانيين على ادعائهم بالحقوق الألمانية في إقليم (شاندونغ) نابعاً من ثلاث اعتبارات، الأول موافقة الصين على المطالب الواحد والعشرين عام ١٩١٥م، إذ أكَّدت المجموعة الأولى من المطالب على موافقة الحكومة الصينية على جميع المسائل التي تتفق فيها الحكومة اليابانية والألمانية حول مقاطعة شاندونغ، مثل مدِّ سكَّة حديد، وفتح مينائها التجاري أمام البضائع اليابانية[٢٨].

أمَّا الاعتبار الثاني فيتلخَّص بحصول اليابان على ضماناتٍ سرية من بريطانيا وفرنسا بتوقيعهما على اتفاقياتٍ مع اليابان في عامي (١٩١٦-١٩١٧م)، تعترف بموجبها هاتان الدولتان بالامتيازات اليابانية في الصين وإقليم (شاندونغ)، فضلاً عن إبرام معاهدة (لانسنغ-ايشي) Lansing-Ishiiمع الولايات المتحدة في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٧م، إذ اعترفت الأخيرة بموجبها أنَّ لليابان (حقوقاً ومصالح خاصة) في

الصين نظراً لقربها الجغرافي منها[٢٩].

في حين مثَّل الاعتبار الثالث بتوقيع اليابان معاهدة (سن-جان تونغي) Hsin-Jan Tungi مع الصين في الخامس والعشرين أيلول عام ١٩١٨م، تضمَّنت سحب الجيش الياباني من منطقة (تسينغ تاو) Tsingtau[٣٠]، وأنَّ مسؤولية حماية المناطق التي ينسحب منها الجيش الياباني ستُترك للسلطات الصينية. بينما يُعاد تمركز الجيش الياباني على طول سكَّة الحديد المُزمع أنشاؤها في إقليم (شاندونغ)، إذ تعهَّدتْ الحكومة اليابانية بإنشاء تلك السكَّة عن طريق قرضٍ مالي تقدمه إلى الصين مقداره (٤٠) مليون (ين) ياباني، بالمقابل، فإنَّ ممتلكات الخطوط والأموال العائدة منها ستُرهن لدفع ذلك القرض المُقدَّم من اليابان[٣١].

يظهر أنَّ الرسائل المُتبادلة والاتفاقية الموقَّعة بين اليابان والصين المتعلِّقة بمسألة إقليم (شاندونغ) منحت الأولى أساساً قانونياً، بخصوص ادعاءاتها في هذا الإقليم وسكك الحديد المتعلِّقة بها، إذ كانت لليابان إستراتيجيةً خاصة تنوي تحقيقها أثناء مؤتمر الصلح، وهي تأمين الاعتراف بتفوق اليابان بمنطقة شرق آسيا، واحتكار أسواق الصين.

أدركت الإدارة الأميركية من جانبها خطورة السياسة اليابانية في الصين، وظهر ذلك جلياً عندما أعلنت في كانون الأول عام ١٩١٨م، أنَّ معاهدة (سن-جان تونغي) ستمنح اليابان سيطرةً فعَّالة في إقليم (شاندونغ)، وإذا ما تمَّ تأكيد تلك السيطرة المؤقتة الحالية لليابان على خطوط سكك الحديد فيها عن طريق معاهدةٍ نهائية تُعقد في مؤتمر للصلح، فإنَّها لن تُضعف حقوق السيادة الصينية في (شاندونغ) فقط، بل ستُلحق الضرر في الحقوق التجارية للدول الأخرى، ومنها مصالح الولايات المتحدة الأميركية في الصين، التي أدركت أنَّ مطالب اليابان في الصين لعام ١٩١٥م، وسياستها الخاصة بالقروض واتفاقياتها السرية العسكرية، كانت تهدف لمنح اليابان فرصة الهيمنة على المؤسَّسة العسكرية الصينية والصناعات المتعلِّقة بها، ومن ثمَّ ربط النشاطات السياسية والتجارية للصين باليابان، ممَّا يؤدي إلى تقليل الفرصة المتساوية للجميع، عندما يتَّسع البرنامج السياسي والتجاري لليابان ليحدث مخاطر وتعقيدات في المستقبل بين القوى ذات العلاقة في منطقة الشرق الأقصى[٣٢].

وفي خضمِّ تلك التناقضات، قدَّم الوفد الياباني المُشارك في المؤتمر الحجج التي تدعم دعاوى حكومتهِ في خليج (كياوشو) Kiaochow جنوب غرب شاندونغ، في الحادي والعشرين من نيسان ١٩١٩م، وفقاً للاعتبارات الثلاثة التي ذُكرت سابقاً، مؤكِّداً أنَّ اليابان مهتمة جداً بمسألة التعويض والغرامة الحربية؛ لأنَّها خسرت الكثير من أسطولها الحربي[٣٣]. نتيجةً لذلك قدَّم الرئيس (ويلسون) في اليوم التالي، بعد محادثاتٍ أجراها مع الوفد الياباني مقترحاً يقضي بوضع المسألة المتعلِّقة بـ(كياوشو) وإقليم (شاندونغ) بأيدي القوى الخمس المتمثلة بـ(أميركا، اليابان، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا) لكي تتخذ إجراءً بشأنها. وهذا يعني تدويل المسألة وعدم حصرها باليابان فقط، الأمر الذي لم توافق عليه الأخيرة. برغم ذلك، أكَّد (ويلسون) إنَّ مسألة السلام في الشرق الأقصى تستند بشكلٍ أساس إلى الصين واليابان، وإنَّ اليابانيين يحاولون الحصول على موطئ قدم لهم في الصين، وذلك يُشكِّل خطراً فادحاً على (سياسة الباب المفتوح)

Open Door Policy[٣٤]، كما أنَّها تؤثر سلباً على مكانة الصين في الساحة الدولية[٣٥].

برغم ذلك كان لليابانيين ورقتان يلوِّحان بها في ذلك المؤتمر، الأولى تمثل التهديد بالانسحاب من المؤتمر، وهذا ما لم يُحبِّذه (ويلسون)، لاسيَّما بعدما غادر الوفد الإيطالي باريس احتجاجاً على عدم تنفيذ طلباتهم، والثانية الإعلان عن الاتفاقيات السرية التي عقدتها اليابان مع بريطانيا وفرنسا في عامي (١٩١٦-١٩١٧م)، الأمر الذي غيَّر الكثير من موقف الوفد الأميركي للمطلب الياباني، ووضع (ويلسون) أمام خيارين إمَّا الدخول في مجابهةٍ عسكرية معها، برغم معارضة الشعب الأميركي في مثل تلك المواجهة في منطقةٍ تهيمن عليها اليابان عسكرياً، أمَّا الخيار الثاني فقد تمثل بقبول الأمر الواقع والحصول على ما يمكن من وعود على أمل تحسين العلاقات الأميركية - اليابانية لاحقاً[٣٦].

صرَّح (ويلسون) في نيسان عام ١٩١٩م أنَّ مساحة اليابان بدت تضيق بالسكَّان، وتحتاج إلى مناطق أُخرى للسكَّان الفائضين، وعلى هذا الأساس فهي تبحث عن أراضٍ لها أكبر في الصين، مقترحاً في الوقت نفسهِ أنَّ اليابانيين إذا كانوا لا يرغبون بوضع قواتٍ عسكرية لهم في إقليم (شاندونغ) ويحاولون الوصول إلى اتفاقٍ اقتصادي صرف، فإنَّه سيتفق مع ذلك التوجه. موضحاً أنَّه لا يعارض مطلب اليابان للحصول على تلك الحقوق، ولكنه يعارض فرض ذلك الأمر على الجانب الصيني، واقترح تسليم اليابان الحقوق المتعلِّقة بالسيادة الصينية كافَّة في إقليم (شاندونغ) من خطوط سكك الحديد ومناجم، فضلاً عن منحها الحق في التوقيع على اتفاق لتسويةٍ تقتصر على المصالح والامتيازات اليابانية في منطقة (تسينغ تاو) الصينية[٣٧].

وافق الوفد الياباني في الثلاثين من نيسان عام ١٩١٩م على مقترح الوفد الأمريكي، بأنْ تحصل على الامتيازات المذكورة في المعاهدة الصينية - الألمانية الموقَّعة في عام ١٨٩٨م[٣٨]. في حين توصل كلٌّ من ويلسون ولويد جورج وكليمنصو إلى اتفاقٍ ثلاثي أُطلق عليه أسم (الثالوث المقدس)، تضمَّن الشروط التي وضعها المؤتمر المتعلِّقة بإقليم (شاندونغ)، التي تضمَّنت تنازل ألمانيا لصالح اليابان عن حقوقها وامتيازاتها جميعها المتعلِّقة في ذلك الإقليم، بما في ذلك سكك الحديد وخطوط التلغراف، فضلاً عن حقوقها في (كياوشو)، وبذلك ورثت اليابان ألمانيا في إقليم (شاندونغ)، وأدخلت تلك الشروط في البنود (١٥٦) و (١٥٧) و (١٥٨) من القسم الثامن من معاهدة الصلح مع ألمانيا[٣٩].

بمجرد وصول تلك الأخبار إلى الصين اجتاحت البلاد حركةً ثوريةً واسعة قادها طلَّاب جامعة بكين، عن طريق تنظيم تظاهراتٍ ضدَّ مقررات مؤتمر الصلح، التي عُرفت بحركة الرابع من أيار، أعقبها تظاهراتٍ احتجاجية وإضراب عن العمل وحركة مقاطعة للبضائع اليابانية، فضلاً عن مهاجمة السياسيين المتعاونين مع اليابان، فتمَّ حرق دار (تساو جو-لين) Tsa'o Ju-Lin وزير المواصلات، ودار سفير الصين في طوكيو (تشانك تسونك هاسنك) Chang Tsung-hsiang وهما من الموالين للنفوذ الياباني في الصين. رافعين شعارات (أعيدوا لنا حقوقنا في شانتونك) و (عاقبوا الخونة) و (تسقط المطالب الواحد والعشرون) و (نرفض التوقيع على معاهدة

السلام في باريس). وعندما تمَّ إلقاء القبض على عددٍ من المتظاهرين ازدادت حركة الهياج الشعبي، ممَّا أدى إلى رفض الوفد الصيني التوقيع عليها نتيجة الضغط الشعبي الواسع الذي اجتاح البلاد[٤٠].

برغم ذلك وقَّع المؤتمرون في باريس على معاهدة السلام (أي الصلح) ووقَّعوا على المعاهدة في الثامن والعشرين من حزيران ١٩١٩م، في قاعة المرايا بقصر ڤرساي Versailles شمال فرنسا، الذي عُرفت المعاهدة باسمهِ منذ ذلك اليوم. وتألَّفت المعاهدة من خمسة عشر قسماً، وأربعمائة وأربعين مادة، وعشرين ملحقاً، تقدَّمها ميثاق العُصبة من المادة الأولى وحتَّى السادسة والعشرين، بناءً على إصرار (ويلسون)، الذي أكَّد على أنْ يكون جزءاً من معاهدات الصلح[٤١].

عَقِب انتهاء مؤتمر الصلح غدت اليابان مسيطرةً على إقليم (شاندونغ) من الناحية الدبلوماسية، فنقل الرئيس (ويلسون) نصَّ معاهدة الصلح إلى الكونغرس Congress (مجلس الشيوخ والنوَّاب) الأميركي لمناقشتها، فخرج مقترح من الكونغرس يدعو إلى تخلِّي اليابان عن ادعاءاتها في السيادة على إقليم (شاندونغ)، وإعادة الأراضي المُستأجرة في (كياوشو) جميعها إلى الصين، مع الحقوق والامتيازات كافَّة التي امتلكتها ألمانيا ضمن الأراضي المستأجرة، باستثناء ما يتعلَّق بسكك الحديد، على أنْ يتم ذلك في مدَّة عامين من يوم توقيع معاهدة (ڤرساي)، وأنْ توافق الصين على جعل مدينة (تسينغ تاو) منطقة نفوذٍ دولية، وتجعل ميناءها مفتوحاً أمام التجارة الدولية، فضلاً عن السماح لليابان بتشكيل قوة لتأمين سكك الحديد مؤلَّفة من الجيش الصيني، مع وجود مستشارين يابانيين لتقديم المشورة يتم اختيارهم من الحكومة الصينية[٤٢].

يظهر أنَّ الرئيس (ويلسون) كان مضطراً للموافقة على بنود المعاهدة، التي تضمَّنتْ تحويل الممتلكات الألمانية كافَّة إلى اليابان، ولكي يُبين لليابان معارضته، سعى لتقديم المقترح السابق لكي يتمكَّن بعد تهدئة الأمور أنْ يُعيد فتح الموضوع من جديد لتحجيم سيطرة اليابان على إقليم (شاندونغ)، الذي يُعدُّ من أهمِّ المراكز الحيوية في الصين، لاسيَّما وأنَّ موافقة (ويلسون) بالتوقيع على تلك المعاهدة، كانت غير مقبولة من خصومهِ داخل الكونغرس الأميركي[٤٣]، الذين اثأروا أمرين، الأول: وهو غياب الإنصاف والعدل عن طريق السماح لليابان بأنْ تخلف ألمانيا بحقوقها في الصين. والثاني: إنَّ زيادة نفوذ وقدرة اليابان يمثل ضربةً للوجود الأميركي في جنوب شرق آسيا[٤٤].

يبدو ممَّا تقدم إنَّ النقاشات الحادَّة التي جرت بين أعضاء مجلس الشيوخ في الكونغرس الأميركي المتعاطفين مع الصين، أسهمت في تأزُّم الوضع وأضعفت الوجود الأميركي بدلاً من أنْ تُعزِّزه في تلك المنطقة.

ثالثاً: مطالب اليابان في الممتلكات الألمانية والمُساواة العِرقية في مؤتمر الصلح

كانت اهتمامات اليابان بالجزر الألمانية الواقعة إلى الشمال من خطِّ الاستواء في المحيط الهادئ، وهي: كارولين Caroline، ماريانا Mariana، مارشال Marshall، بالاو Palau، قليلة قُبيل نشوب الحرب العالمية، إلَّا أنَّها سرعان ما استولت على تلك الجزر بعد ثلاثة أسابيعٍ من قيام الحرب وأعلنت إنَّ سيطرتها

عسكرية فقط، إلَّا أنَّ الأحداث اللاحقة جعلت تلك الجزر مهمةً بالنسبة لليابانيين، فسارعوا لعقد اتفاقياتٍ سرية مع كلٍّ من بريطانيا وفرنسا في عامي (١٩١٦-١٩١٧م)، تعهَّدت فيها تلك الدول بمُساندة اليابان في السيطرة على تلك الجزر، ويبدو أنَّ اهتمامها بتلك الجزر استند بدرجةٍ كبيرة إلى تأكيد تفوقهم العسكري لتعزيز هيبتها ومكانتها في الساحة الدولية، واعتباراتٍ اقتصادية لتوفير فرص عمل للأيدي العاملة اليابانية، إلى جانب تحقيق بعض الضرورات العسكرية، مثل إقامة قواعد بحرية جيدة في تلك الجزر، لاسيَّما أنَّها تستطيع أنْ تعترض خطَّ الاتصالات البحرية الأميركية هناك[٤٥].

فضلاً عن ذلك، أدَّى سيطرة اليابان على جزيرة (ياب) Yap جنوب شرق الصين، أثناء الحرب إلى استياء الإدارة الأميركية، لاسيَّما أنَّها تقع على مقربةٍ من جزيرة (غوام) Guam غرب المحيط الهادئ، الخاضعة لسيطرتها، والواقعة بين جزيرتي ماريان شمالاً وكارولين جنوباً، لاسيَّما أنَّها تُعد محطَّة مهمة للنفوذ الأميركي كونها تمثل نقطة اتصال بين مانيلا عاصمة الفِلِبِّين ومدينة سان فرانسيسكو San Francisco على الساحل الغربي للولايات المتحدة الأميركية، وتتوسَّط المسار مجموعة جزر (هاواي) الأميركية، ووجود شبكة من خطوط التلغراف تربط بين تلك الجزر في المحيط الهادئ، تكون معرضة للخطر الياباني في حالة نشوب حرب. وعليه، سعت إلى الحفاظ على الفِلِبِّين من أخطار التوسع الياباني وأهدافهِ[٤٦].

حاولت الإدارة الأميركية منع اليابان من الحصول على الجزر الألمانية في المحيط الهادئ، عن طريق إعادة تلك الجزر جميعها إلى ألمانيا، ثمَّ التوصل إلى تفاهمٍ معيَّن معها يتم بموجبهِ تحول تلك الجزر بما فيها جزيرة (ياب) إلى السيادة الأميركية، لاسيَّما وأنَّ امتلاك اليابان لتلك الجزر يُشكِّل خطراً ثابتاً على الولايات المتحدة الأميركية، وعلى وضعها في المحيط الهادئ[٤٧].

أدَّتْ رغبة الوفد الياباني المشارك في مؤتمر الصلح بالهيمنة على جزر المحيط الهادئ إلى حدوث شرخٍ مع الوفد الأميركي، إذ ادَّعت اليابان بأحقِّيتها بتلك الجزر، ويُعزى ذلك الادعاء إلى كونهم قدَّموا الكثير من التضحيات في الحرب، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية والجغرافية والأمنية التي توفرها تلك الجزر لليابان، وهذا ما لم يوافق عليه الوفد الأميركي بحجَّة أنَّ الاستحواذ على تلك الجزر يُشكِّل خطراً على مصالحها في جنوب شرق آسيا، ممَّا أثار الجدل بين الوفدين الياباني والأميركي في اجتماع المؤتمر في التاسع والعشرين كانون الثاني عام ١٩١٩م، إذ كانت الفكرة المطروحة أنْ تُقسَّم تلك الجزر بين الدول التي يُعتقد أنَّها تمتلك حُجج قانونية أقوى بهذا الشأن[٤٨].

نتيجة ذلك، قدَّمت اليابان في الرابع والعشرين من آذار شرحاً مفصلاً عن أحقِّيتها بتلك الجزر عن طريق وزير خارجيتها (نوبواكي ماكينو) Makino Nobuaki[٤٩]، الذي أكَّد أنَّ الخطَّين اللذينِ سيطرت عليهما اليابان هما خط (تسينغ تاو - شنغهاي) وخط (ياب- شنغهاي)، وبما أنَّ الخط الأول كان عائداً بالكامل إلى الحكومة الألمانية والثاني تابع لشركات القطَّاع الخاص، لكنه هو الآخر مموَّل من ألمانيا، وأنَّ كليهما استُخدِما لتطوير الهيمنة السياسية والاقتصادية الألمانية في المنطقة؛ لذلك فإنَّ اليابان تعارض عودت الخطَّين إلى ألمانيا، وبما أنَّ الأولى تمكَّنت من مواجهة القوات

الألمانية في بداية الحرب، واستطاعت من السيطرة على تلك الجزر والخطوط التابعة لها، فلها الحق أكثر من أيَّةِ دولة بتلك الممتلكات[٥٠].

بالمقابل رفض الوفد الأميركي مساعي اليابان في الشرق الأقصى، فقدَّم مقترحاً إلى مؤتمر الصلح يهدف إلى تحويل جزيرة (ياب) تحت إدارة لجنةٍ دولية تسيطر على خطوط نقل البرقيات وعدم جعلها حكراً على اليابان، أي منح الدول المنتصرة جميعها في الحرب الحقَّ في إدارة تلك الجزيرة والخطوط التلغرافية المنشأة عليها، لمنعها من فرض هيمنتها على منظومة الخطوط التلغرافية، إلَّا أنَّ الوفد الياباني عارض تلك الفكرة، لكنه أعلن موافقته للدخول في مفاوضاتٍ حول وضع تلك الخطوط بعد أنْ تُحَلَّ قضية عائدية الجزيرة أولاً[٥١].

نتيجة ذلك صرَّح رئيس الوفد الأمريكي (ويلسون) في الأول من أيار ١٩١٩م، بالقول: «نظراً لمرور الخطوط التلغرافية عِبرَ المحيط الهادئ عن طريق جزيرة ياب، فإنَّ تلك الجزيرة يجب أنْ لا توضع في عهدة أيَّةِ دولةٍ في العالم، بل يجب أنْ تكون هناك فرص متساوية للتجارة فيها لدول عصبة الأُمم، وأنْ لا تكون خاضعةً للانتداب الياباني»[٥٢].

برغم معارضة الوفد الأميركي للمطالب اليابانية، أصدرت الدول المُشاركة في مؤتمر الصلح قراراً تضمَّن منح اليابان (حقَّ الانتداب)[٥٣]، على الجزر الألمانية الواقعة إلى الشمال من خطِّ الاستواء في المحيط الهادئ في السابع من أيار ١٩١٩م، وأعقب ذلك صدور قرار دولي أوضح المناطق المُنتدبة، وقسَّمها على أساس درجة تطورها؛ لذا عُدَّتْ الجزر الواقعة في المحيط الهادئ والخاضعة تحت الهيمنة اليابانية ضمن المناطق الأكثر تخلفاً[٥٤].

صدر قرار مؤتمر الصلح من دون موافقة رئيس الوفد الأميركي (ويلسون)، الذي أبدى تحفظاتهِ حول الموضوع وأصرَّ على أنَّ تلك الجزر يجب أنْ تُدار من لجنةٍ دولية تسيطر على وسائط النقل في جزيرة (ياب)، كما صرَّح (ويلسون) في شهر آب عام ١٩١٩م، أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي أنَّ جزيرة (ياب) واحدة من القواعد والمراكز المهمة لخطوط نقل البرقيات والاتصالات اللاسلكية في المحيط الهادئ، مطالباً بعقد مؤتمرٍ عام لوضع الحلول فيما يتعلَّق بمُلكية وعمل خطوط نقل البرقيات[٥٥].

أمَّا فيما يتعلَّق بالمُساواة العِرقية، فقد ضغط الرأي العام في اليابان على حكومتهِ لعقد اتفاقياتٍ بشأن الحدِّ من هجرة اليابانيين إلى أستراليا والساحل الغربي للولايات المتحدة الأميركية، تتفق مع المعايير الدولية وتركِّز على موضوع المُساواة بين الأجناس والأعراق في العالم، تُدرج ضمن بنود ميثاق منظَّمة عُصبة الأُمم[٥٦].

رأى الوفد الياباني في كانون الثاني عام ١٩١٩م، أنَّه لا يمكن الوصول إلى سلامٍ دائم دون أنْ تُحل مسألة المُساواة بين الأعراق، والطريقة التي يقترحها الوفد الأميركي والتي تعمل بموجبها الأعراف الدولية مستقبلاً، من أجل السماح للمهاجرين اليابانيين بحرية الدخول لأيِّ بلدٍ كان. كما قدَّم الوفد مقترحاً في جلسة مؤتمر الصلح المنعقدة في العشرين من آذار، مفاده أنْ يُدرج في موضوع المُساواة بين الأعراق في ميثاق العُصبة على أساس أنَّ مبدأ المُساواة بين الأُمم هو مبدأ جوهري لعُصبة الأُمم، وعلى القوى الموقِّعة على ميثاقها

أنْ توافق على تثبيت فقرةٍ تُشير إلى أنَّ الأجانب ورعايا الدول الأعضاء في العُصبة كافَّة، يجب أنْ يحصلوا على معاملةٍ عادلة ومتساوية، وأنْ لا يكون هناك تمييز فيما بينهم من ناحية العِرق واللغة والجنسية[٥٧].

يظهر أنَّ اليابان كانت تعلم بأنَّ مقترحها سيُقابل بالرفض، إذ تمَّ تحذيرها مُسبقاً من أنَّ الشعوب الناطقة باللغة الإنكليزية ستعارض مثل تلك العبارة، لاسيَّما بريطانيا التي أبدت للوفد الياباني مخاوفها من أثر ذلك على الرعايا في ممتلكاتها فيما وراء البحار، وحتَّى الرئيس الأميركي (ويلسون) برغم رغبتهِ بمُراعاة مفهوم المُساواة في المبادئ الأساسية لوثيقة عُصبة الأُمم، لكنه أعلن أنَّ مثل تلك المسائل يجب أنْ تُقر بالإجماع وليس بالأغلبية، على الرغم من علمهِ الكامل أنَّ مواطني الولايات المتحدة الأميركية وسكَّان أستراليا البيض لن يقبلوا بذلك[٥٨].

يُعزى عدم تأييد الوفد الأميركي لمطلب اليابان بالمُساواة العِرقية، إلى طبيعة علاقاتها المتميزة مع بريطانيا وأستراليا ونيوزلندا وكندا التي لها مصالح أكثر مع تلك الدول من اليابان، الأمر الذي فرض عليها أنْ ترضخ لمطالب تلك الدول؛ لذا شرَّعتْ الحكومة الأميركية بوساطة الكونغرس (قانون المنع) Prevention Law الذي منع كافَّة اليابانيين من الهجرة إليها[٥٩]، ولاسيَّما بعد تزايد نزوح الكثير للحدِّ الذي أُطلق عليه في الولايات المتحدة بـ(الخطر الأصفر) Yellow Peril، التي مثَّلت وجهة نظرٍ ترى بأنَّ شعوب شرق آسيا تُشكِّل خطراً على العالم الغربي. ويظهر أنَّ عدم معرفة المهاجرين اليابانيين لتقاليد البلاد من جهة، وعدم مقدرتهم على التفاهم باللغة الإنكليزية ورغبتهم الشديدة في العمل بأجورٍ زهيدة من جهةٍ أخرى، ما أدَّى إلى استياء العديد من أفراد المُجتمع الأميركي[٦٠].

الخاتمة

يتَّضح ممَّا سبق أنَّ اليابان خرجت من الحرب العالمية الأول مستفيدةً دون أنْ يُكلِّفها ذلك الكثير من الخسائر، إذ استولت على مستعمرات الألمان وامتيازاتهم في الصين والمناطق المجاورة لها، والجزر التي كانت تمتلكها ألمانيا في المحيط الهادئ، وأنَّ انتصاراتها تلك مكَّنتها من أنْ تصبح واحدةً من الدول الخمس الكبرى في العالم آنذاك، لذلك سعت إلى تحويل تلك المكاسب إلى حقوقٍ شرعية يتم الاعتراف بها على الصعيد الدولي، ممَّا منحها مجالاً أوسع لتحقيق أهدافها وطموحاتها التوسعية في تلك المنطقة، وذلك ما لم توافق عليه الولايات المتحدة الأميركية التي كانت تسعى لعدم فسح المجال لدولةٍ أخرى تنافسها في السيادة على المحيط الهادئ.

وبرغم التحفظات التي أعلنتها الإدارة الأميركية، فإنَّ الجزر الألمانية في المحيط الهادئ خضعت للسيطرة اليابانية، ممَّا سمح لها بتوسيع نفوذها حتَّى وصلت بالقرب من الفِلبِّين وجزيرة (غوام) الخاضعتين للسيطرة الأميركية، فمثَّل ذلك تهديداً مباشراً لمصالحها في المحيط الهادئ، وذلك يعني عدم التوصل إلى حلٍّ يُرضي الطرفين ممَّا تسبَّب في إيجاد نوعٍ من التوتر في العلاقات اليابانية – الأميركية عَقِب انتهاء مؤتمر الصلح عام ١٩١٩م، إذ وجدت الولايات المتحدة الأميركية أنَّ مصلحتها تقتضي بضرورة إقامة التوازن بين الصين واليابان، وبعدم تمكين الأخيرة من بسط نفوذها؛ لأنَّ ذلك يُهدِّد سياسة الباب المفتوح التي

اتبعتها الإدارة الأميركية في الصين.

من جانبٍ آخر، يبدو أنَّ عدم مقدرة اليابان على انتزاع اعتراف من الدول المُشاركة في مؤتمر الصلح بالمُساواة العِرقية بين الأجناس، كان بمثابة هزيمة دبلوماسية تسبَّبت في زيادة الامتعاض لدى الرأي العام الياباني، وسبباً في تزايد الشعور بالكراهية حيال الغرب، وأنَّ ذلك الشعور تطور ضدَّ ما عدَّته اليابان غطرسة الجنس الأبيض.

الهوامش

(١) محمد حميد جاسم شبيب، **عصبة الأُمم (١٩١٩–١٩٤٦م).. دراسة تاريخية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد) للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، ٢٠١٦م، ص٣١.

(2) Georg W. Egerton, *Great Britain and the Creation of the league of Nations: Strategy, Politics, and International Organization (1914–1919)*, Chapel Hill: The University of North Carolina Press, 1978, p.8.

(3) Theodore Marburg and Horace E. Flack , *Taft Papers on League of Nations*, New York: The Macmillan Company, 1920, pp.1-2.

(٤) ولد في لندن عام ١٨٦٢م، أكمل دراسته في جامعة أكسفورد، مثَّل حزب الأحرار في البرلمان عام ١٨٨٥م، شغل منصب وزارة الخارجية للمدَّة (١٩٠٥–١٩١٦م). عُرف بتبنِّيه لفكرة السلام ومعارضتهِ دخول الحرب وتأكيده على أهمية التحكيم الدولي في حلِّ الخلافات والنزاعات. توفِّي عام ١٩٣٣م. حيدر جواد كاظم العمَّار، **إدوارد غراي ودوره في سياسة بريطانيا الخارجية (١٩٠٥–١٩١٦م)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد) للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، ٢٠١٥م، ص٩–٢٢.

(٥) ولد عام ١٨٥٦م في ولاية فرجينيا، مارس العمل الأكاديمي حتَّى أصبح رئيساً لجامعة برنستون Princeton، ثمَّ حاكماً لولاية نيوجيرسي منذ عام ١٩١١م حتَّى فوزه مرشحاً عن الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية عام ١٩١٢م لدورتين متتاليتين. توفِّي عام ١٩٢٤م.

New Age Encyclopedia, 18th ed., Vol. 19, Lexington: Lexicon Publication, Inc., 1980, pp.387–390.

(6) Alfred Zimmern, *The league of Nations and the Rule of Law 1918-1935*, London: Macmillan and Company Limited, 1936, pp.215-216.

(7) Bruce A. Elleman, *Wilson and China: A Revised History of the Shandong Question*, New York: Routledge, 2015, pp.11-12.

(٨) ولد عام ١٨٦٠م في مدينة (آيساي) Aisai في جزيرة هونشو، من إحدى عوائل الساموراي، دَرس القانون في جامعة طوكيو الإمبراطورية مُتخصِّصاً بالقانون الإنكليزي، تسنَّم منصب وزارة الخارجية لأكثر من مرة، حتَّى أصبح رئيساً للحكومة في ١١/ حزيران/ ١٩٢٤م حتَّى وفاتهِ في طوكيو في ٢٨/ كانون الثاني/ ١٩٢٦م.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 4, 1st. ed., Tokyo: Kodansha Ltd., 1983, pp.169-170.

(9) *Quoted in Kodansha Encyclopedia of Japan*, Vol. 4, p.169.

(١٠) رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين.. تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين (١٩١٤–١٩٤٥م)**، ط٢، (بيروت: المؤسَّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣م)، ص٤٣.

(11) David J. Lu, *Japan A Documentary History*, New York: M. E. Sharpe. Inc., 1997, p.409.

(١٢) وفي هـذا الصـدد رفضـت اليابان التدخل في الشـؤون الأوربيـة عندما طلبـت منها بريطانيا ذلك أثناء نشـوب الحرب العالمية الأولى، مُعلنةً أنَّ جيشـها ليس (مُرتزقة)، وبـأنَّ ليـس لها مصلحـة في مُقاتلة جيوش دول الوسـط في السـاحة الأوربيـة. يُنظـر: وليـد عبود محمد ووسـام هادي عكَّار، **اليابان ومؤتمر واشنطن البحري (١٩٢١-١٩٢٢م)**، مجلَّـة كليـة التربيـة للبنات، جامعـة الكوفة، السنة (١٠)، ع١٩، كانون الأول/ ٢٠١٦م، ص١٢٩-١٣٠.

(١٣) عفـاف مُسـعد العبـد، **دراسـات في تأريـخ الـشرق الأقصى**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤م)، ص١٦٥-١٦٧.

(١٤) للتفاصيل عن السياسـة اليابانيـة حيال الصين ومنطقة المُحيـط الهـادئ، يُنظـر: أسـماء صـلاح الديـن صالـح الفخـري، **العلاقـات الصينيـة - اليابانيـة (١٨٩٤-١٩٣٩م)**، أطروحـة دكتوراه غير منشـورة، كلية التربية (ابن رشـد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٦م، ص١٣٠-١٧٥؛ منتهـى طالب سـلمان، **العلاقـات اليابانيـة - الأميركية (١٩١٩-١٩٣٩م)**، أطروحـة دكتـوراه غير منشـورة، كليـة التربية للبنات، جامعة بغـداد، ٢٠٠٧م، ص٥٢-٦٠.

(١٥) أُبـرم ذلـك التحالـف في لنـدن ٣٠/ ١/ ١٩٠٢م، من قبل وزيـر الخارجية البريطاني هنري تشـارلز Henry Charles (١٩٠٠-١٩٠٥م)، والسـفير الياباني في لنـدن تاداسـو هاياشي Tadasu Hayashi (١٩٠٠-١٩٠٦م)، إذ نـصَّ عـلى مسـاعدة أطـراف التحالـف لبعضهـا البعض عسـكرياً إذا ما اشـترك أيٌّ منهـا في حـربٍ مـع دولٍ أخـرى. ويُعد بموادهِ السـت إنجازاً دبلوماسـياً أنهى سياسـة العُزلة الجليلة لبريطانيا، في الوقـت الذي اعترف بمصالح اليابان في كوريا ومهَّد لها سبيل التوسع في جنوب شرق آسيا، وجُدِّد التحالف في عامـي ١٩٠٥م و ١٩١١م، وكان لـهُ أثـر كبـير في التطـورات السياسـية والعسـكرية في الـشرق الأقـصى حتَّـى نفـادهِ في ١٧/ ٨/ ١٩٢٣م. روي مكريـدس، **مناهـج السياسـة الخارجية في دول العالم**، ترجمة: حسـن صعب، (بيروت: منشورات المكتبة الأهلية، ١٩٦١م)، ص٣٤٣؛ أحمـد حسـين مـولى السـاعدي، **العلاقـات السياسـية اليابانيـة - البريطانيـة (١٨٩٤-١٩٠٢م)**، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، كليـة الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١١م، ص١٨٦-١٩٦.

(16) Bruce A. Elleman, *International Competition in China (1899-1991): The Rise, Fall, and Restoration of the Open Door Policy*, 1st. ed., New York: Routledge, 2015, pp.29-30;

آرثـر تيدمان، **اليابان الحديثة**، ترجمة: وديع سـعيد، (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، د.ت.)، ص٥٤.

(١٧) فـوزي درويـش، **الـشرق الأقـصى.. الصـين واليابـان (١٨٥٣-١٩٧٢م)**، ط٣، (القاهـرة: لجنـة التأليـف والترجمـة والنشر، ١٩٩٧م)، ص١٤٢-١٤٤؛ الصمد، مرجع سابق، ص٢٠٤-٢٠٥.

(١٨) وسـام هـادي عـكَّار عظيـم، **تطـور سياسـة اليابـان الاقتصاديـة (١٩٥٢-١٩٧٣م)**، أطروحة دكتوراه غير منشـورة، كليـة التربيـة (ابن رشـد) للعلوم الإنسـانية، جامعة بغداد، ٢٠١٤م، ص٤٩-٥٠.

(19) Henrey Cabot lodge, *The Senate and the league of Nations*, London: 1925, p.96.

(20) David Thomson, *World History From (1914-1961)*, London: University Press, 1965, p.76.

(٢١) محامٍ وسـياسي بريطاني، ولد عام ١٨٦٣م في مانشسـتر Manchester، درَس القانون ومارسـه في سـنوات حياتـهِ المبكِّـرة، وارتبـط بحـزب الأحـرار، عُـيِّن وزيراً

للمالية (١٩٠٨-١٩١٥م)، ووزيراً للحربية (٩/ أيار- ٢٥/ تموز/ ١٩١٥م) ما أهله لتسلم رئاسة الحكومة للمدَّة (١٩١٦-١٩٢٢م)، ثمَّ تزعمه حزب الأحرار للمدَّة (١٩٢٦-١٩٣١م). توفِّي في ويلز Wales جنوب غرب بريطانيا عام ١٩٤٥م.

Kevin Theakston, *After Number 10 Former Prime Ministers in British Politics*, 1st ed., New York: Palgrave Macmillan, 2010, pp.126-131; *The New Encyclopaedia Britannica*, Vol. 7, pp.423-424.

(٢٢) طبيب وصحفي وسياسي فرنسي، ولد عام ١٨٤١م في (مويليرو أون باريه) Mouilleron-en-Pareds على الساحل الغربي لفرنسا. درَس الطب في باريس ثمَّ توجَّه صوب الولايات المتحدة الأميركية عام ١٨٦٥م، حيث مارس الصحافة والتعليم، شغل منصب وزارة الداخلية عام ١٩٠٦م، ثمَّ رئيساً للوزراء (١٩٠٦-١٩٠٩م)، ومرةً أخرى (١٩١٧-١٩٢٠م) إلى جانب وزارة الدفاع. وفي أعقاب ذلك اعتزل العمل السياسي وانصرف إلى القراءة والتأليف، حتَّى وفاتهِ في باريس عام ١٩٢٩م.

The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 3, 15th ed., Chicago: Encyclopaedia Britannica Inc., 1988, pp.369-370.

(٢٣) هـ. أ. ل. فِشر، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠م)**، ط٩، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣م)، ص٥٥٢-٥٥٣.

(٢٤) ولد عام ١٨٦٠م في مدينة (باليرميو) Palermo مركز صقلية جنوب إيطاليا، شغل منصب وزير التربية والتعليم عام ١٩٠٣م، ثمَّ وزارة العدل للمدَّة (١٩٠٧-١٩٠٩م)، ومرةً ثانية عام ١٩١٦م، حتَّى أصبح رئيساً للحكومة ووزيراً للداخلية للمدَّة (١٩١٧-١٩١٩م) إلى جانب كونهِ عضواً ورئيس الجمعية الدستورية التي غيَّرت نظام الحكم إلى جمهورية. قرر الانسحاب من العمل السياسي إثر تولِّي الفاشية زمام السلطة في إيطاليا عام ١٩٢٢م.

The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 8, p.1002.

(٢٥) ولد عام ١٨٤٩م في (كيوتو) Kyõto جنوب جزيرة هونشو، ودَرس القانون في جامعة باريس، وانتمى لحزب (ريكان سيوكاي - أصدقاء الحكومة الدستورية)، وأصبح رئيساً للوزراء ثلاث مرات، الأولى (١٠/ أيار-٢/ حزيران/ ١٩٠١م)، والثانية للمدَّة (١٩٠٦-١٩٠٨م)، والثالثة للمدَّة (١٩١١-١٩١٢م). توفِّي في طوكيو عام ١٩٤٠م.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 6, 1st. ed., Tokyo: Kodansha, Ltd., 1983, pp.371-372.

(26) Robert Lansing, *The Big Four and Others of The Peace Conference*, New York: Houghton Mifflin Company, 1921, pp.3-6.

(٢٧) شبيب، مرجع سابق، ص٣٨-٣٩.

(٢٨) حسن علي سبتي الفتلاوي، **العلاقات الأميركية - اليابانية.. أهداف ثابتة سياسات مُتغيرة**، (بغداد: ٢٠٠٤م)، ص١٣٨-١٤١.

(٢٩) درويش، مرجع سابق، ص١١٥-١١٦؛ الصمد، مرجع سابق، ص٩٦.

(٣٠) تيدمان، مرجع سابق، ص٥٤.

(٣١) سلمان، مرجع سابق، ص٥٥.

(٣٢) قاعدة بحرية عسكرية أسَّسها الألمان، تقع على بعد (٥٦٦) ميل من شيمونسيكي في اليابان. يُنظر: الفخري، مرجع سابق، ص١٣٢.

(33) *Foreign Relations of United States. F. R. U. S.*, 1918, U.S.: Government Printing Office Washington, 1930, Telegram from the Japanese Embassy to the De-

partment of States, October 3, 1918, p.205.

(34) Ibid., Telegram from the Ambassador in Japan (Morris) to the Secretary of State, November 27, 1918, p.490.

(٣٥) **جريدة العرب**، بغداد، ع٥٤١، ١/ أيار/ ١٩١٩م، ص١.

(٣٦) هي السياسة التي نادى بها وزير الخارجية الأميركي (جون ميلتون هَي)John Milton Hay (٣٠/ أيلول/ ١٨٩٨-١/ تموز/ ١٩٠٥م) في ٦/ أيلول/ ١٨٩٩م، لتأمين امتيازاتٍ متساوية بين الدول التي تتعامل تجارياً مع الصين، ولدعم الوحدة الصينية إقليمياً وإدارياً، وتضمَّنت تعهد الدول الاستعمارية الكبرى بعدم انفراد أيٍّ منها في الحصول على امتيازاتٍ اقتصادية في الصين، والسماح لمختلف الدول على قدم المُساواة للمُتاجرة معها. ميثاق شيال زورة، **الحرب الإسبانية - الأميركية (١٨٩٨-١٩٠٢م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م، ص١٢٨-١٢٩؛

New Age Encyclopedia, Vol. 13, p.445; *The New Encyclopaedia Britannica*, Vol. 8, p.962.

(٣٧) الفتلاوي، مرجع سابق، ص١٤٥-١٤٦.

(٣٨) العميري، مرجع سابق، ص١٧٠؛ سلمان، مرجع سابق، ص٦٨-٦٩.

(39) lodge., Op. Cit., pp.152-155.

(٤٠) وقَّعت ألمانيا اتفاقية مع الصين في السادس من آذار ١٨٩٨م، حصلت بموجبها على إنشاء قاعدةٍ بحرية في خليج كياوشو، فضلاً عن امتيازاتٍ اقتصادية بإقليم شاندونغ، وعدَّ الإقليم منطقة مصالح ألمانية مدَّة تسع وتسعين عام، أي إنَّ الامتياز يستمر حتَّى عام ١٩٩٧م. يُنظر:

Claude A. Buss, *Asian The Modern World*, the Macmillan Company, New York: 1964, p.136.

(41) *Kodansha Encyclopedia of Japan*, Vol. 8, pp.190-191.

(٤٢) جريدة العرب، ع٥٤٦، ٧/ أيار/ ١٩١٩م، ص١.

(43) W. G. Beasley, *The Modern History of Japan*, 3rd ed., London: Weidenfeld and Nicolson, 1984, p.207.

(٤٤) بالرغم من إقرار الميثاق الخاص بعصبة الأُمم، فقد أُجريت بعض التعديلات عليها من قبل المختصين لتذليل رفض الكونغرس الأميركي في المُصادقة على المعاهدة وبنودها، إلَّا أنَّ ذلك لم يقف حائلاً دون رفضها، بحجَّة أنَّ التزام الولايات المتحدة الأميركية بعزلتها وتعارض عدد من بنود ميثاق العُصبة مع دستورها حال دون التصديق على معاهدة ڤرساي والانضمام إلى عُصبة الأُمم، برغم أنَّ الرئيس ويلسون هو أحد الأطراف المهمة والرئيسة التي ساعدت على إيجادها وتأسيسها لضمان تعزيز السلام بالطرق الدبلوماسية بديلاً عن الحرب.

Peter J. Yearwood, Guarantee Of Peace: The League of Nations in British Policy 1914-1925, New York: Oxford University Press, 2009, p.142.

(45) Harlow J. Heneman, *International Affairs*, "The American Political Science Review", Vol. 480, 1931, p.1030.

(٤٦) رجاء زامل كاظم الموسوي، **سياسة الولايات المتحدة الأميركية في الفيليبين بين عامي (١٨٩٨-١٩٤٦م)**، (بغداد: دار ومكتبة عدنان، ٢٠١٥م)، ص١٨٥.

(47) F. R. U. S., Vol. II, 1914-1920, U.S.: Government Printing Office Washing-

ton, 1940, Memorandum by the third assistant secretary of state (Long) on the disposition of the ex-German islands of the Pacific Ocean Now in possession of Great Britain and Japan, December 14, 1918, pp.513-514.

(48) George M. Beckmann, *The Modernization of China and Japan*, New York: 1962, p.373.

(٤٩) سياسي ياباني ولد عام ١٨٦١م عُيِّن في وزارة الخارجية عام ١٨٨١م، ثمَّ أُرسل إلى لندن ليشغل منصباً دبلوماسياً وفي عام ١٩٠٦م أصبح وزيراً للتعليم ثمَّ وزيراً للخارجية (١٩١٨-١٩٢١م)، كان له دور مؤثر في مؤتمر الصلح. توفِّي عام ١٩٤٩م. يُنظر:

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 5, p.80.

(٥٠) **جريدة العرب**، ع٥٥١، ١٣/ أيار/ ١٩١٩م، ص١.

(51) F. R. U. S., Vol. V., 1919, Notes of meeting held in the conference room of the supreme war council at the grand hotel Trianon, Versalles, on Wednesday, May 7, 1919, p.508.

(٥٢) **جريدة العرب**، ع٥٨٠، ١٧/ حزيران/ ١٩١٩م، ص١.

(٥٣) فُرض نظام الانتداب على عددٍ من الدول التي كانت تابعة من الناحية الإدارية للسيطرتين العثمانية والألمانية. وبموجب تلك المادة كلِّفت عدد من الدول المتقدمة مدنياً لإدارة تلك البلاد بالنيابة عن عصبة الأُمم، التي عدَّت تلك الشعوب أمانةً في أعناقها، على أنْ تقوم الدول المنتدبة بممارسة إدارتها في ظروفٍ من شأنها ضمان حرية الاعتقاد والديانة في البلاد التي تُدير شؤونها. يُنظر: عزت سعد السيد البرُعي، **حماية حقوق الإنسان في ظلِّ التنظيم الدولي الإقليمي**، (القاهرة: مطبعة العاصمة، ١٩٨٥م)، ص١٧-١٨؛ علي حيدر سليمان، **تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة**، (بغداد: دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٠م)، ص٣٩٢-٣٩٣.

(54) Beasley., Op. Cit., p.207.

(٥٥) سلمان، مرجع سابق، ص٧٧.

(56) *Kodansha Encyclopedia of Japan*, Vol. 8, p.190.

(٥٧) درويش، مرجع سابق، ص١١٦.

(58) Thomas W. Burkman, *Japan and The league of Nations Empire and world order (1914–1938)*, Hawaii: Hawaii University Press, 2008, pp.109–110.

(٥٩) درويش، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٦٠) شبيب، مرجع سابق، ص١٣٩.

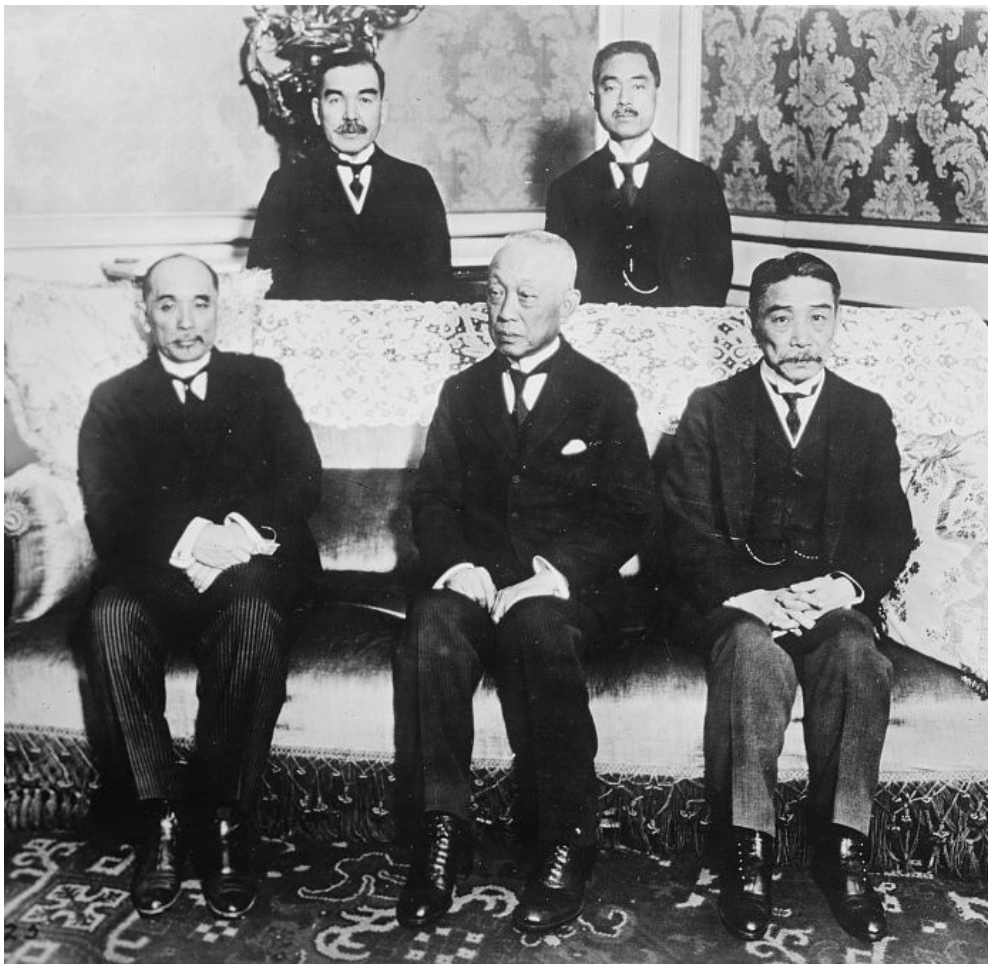

The Japanese delegation at the Conference, with (seated left to right) former Foreign Minister Baron Makino Nobuaki, former Prime Minister Marquis Saionji Kinmochi, and Japanese Ambassador to Great Britain Viscount Chinda Sutemi

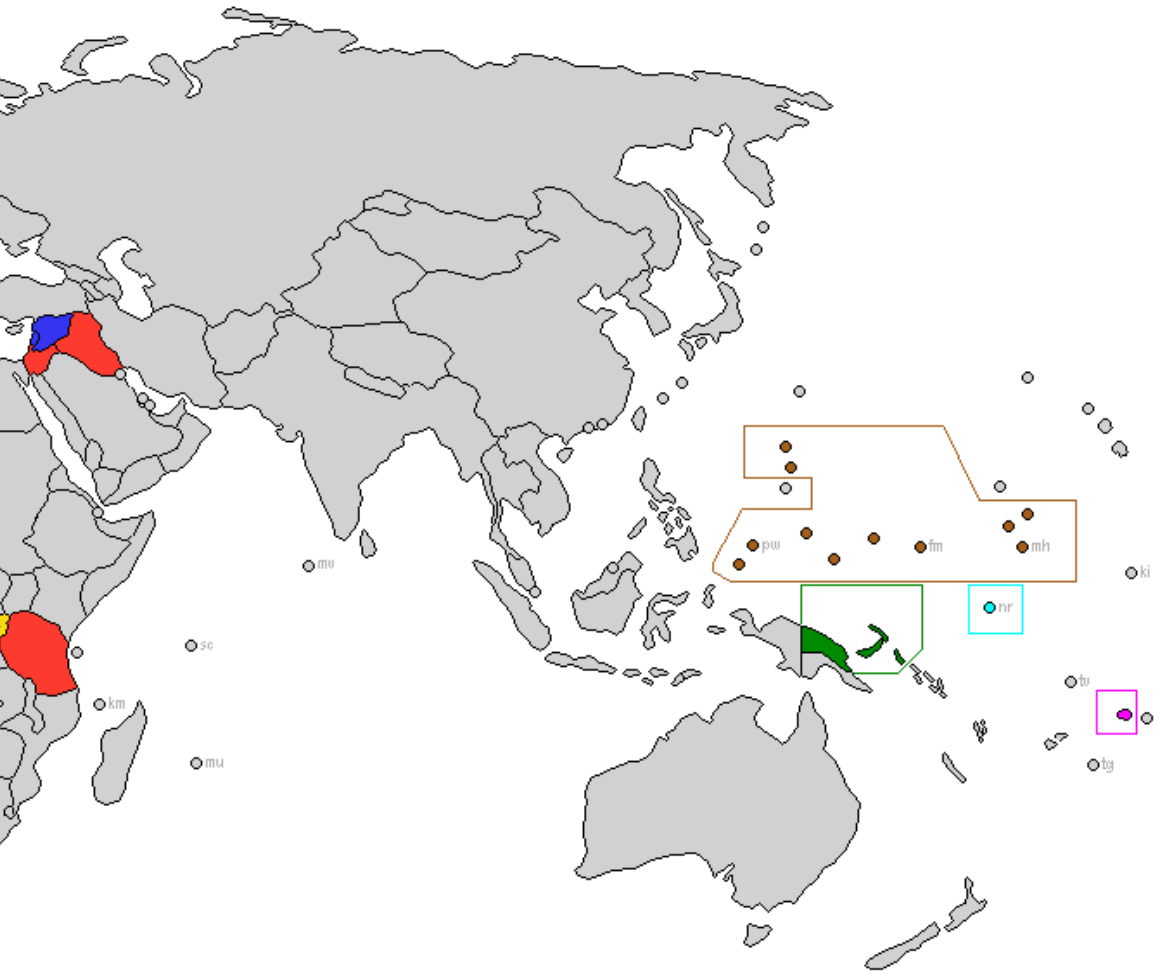
pw
fm
mh
ki
nr
tv
tg
mv
sc
km
mu

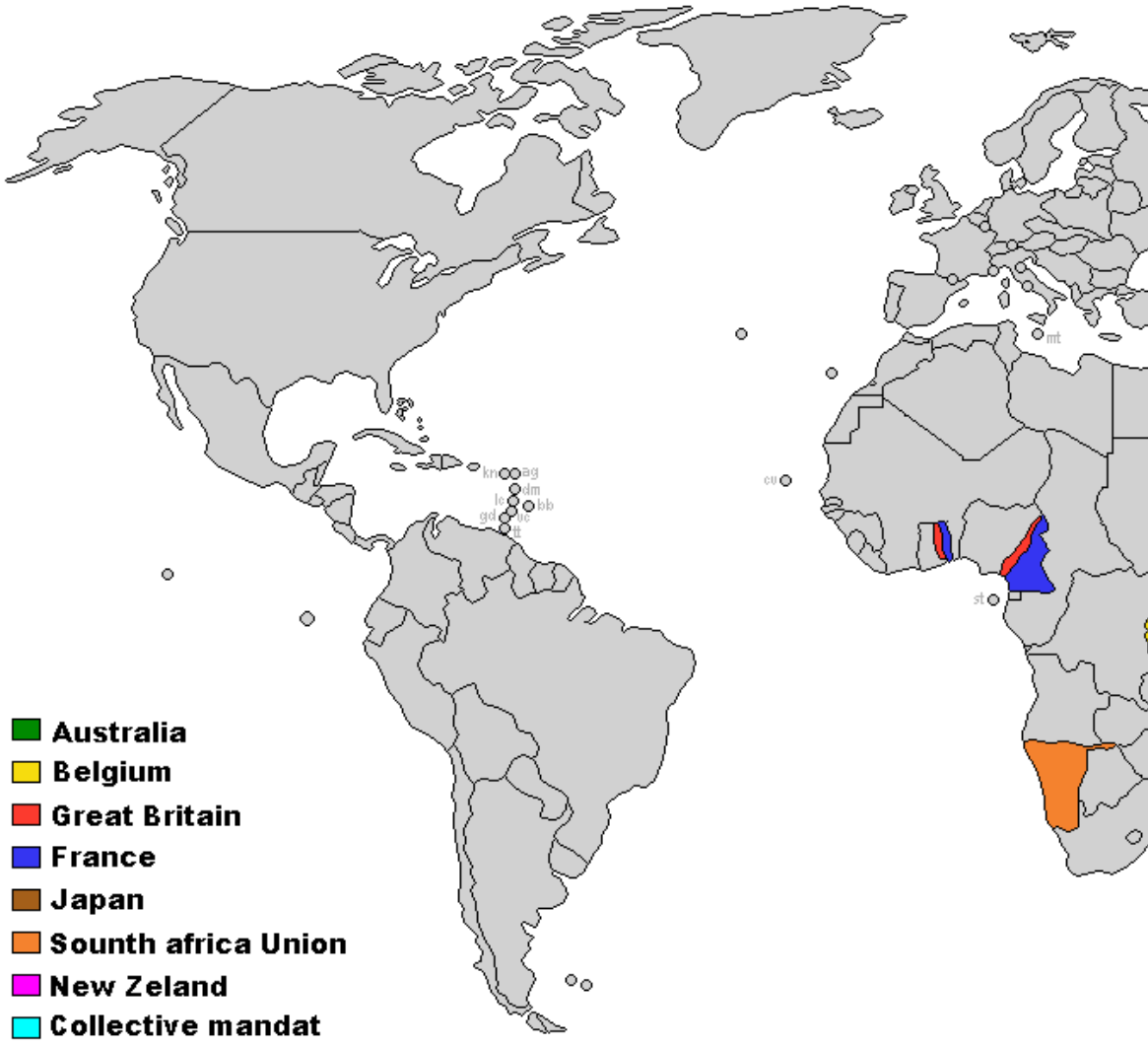

Mandates of the League of Nations

The Japanese delegation at the Paris Peace Conference

Japan's role in the Peace Conference in 1919

Historical study

Assistant Prof. Dr. Wisam Hadi Akkar
Ministry of Education /General Directorate of Baghdad Education /Al-Karkh 2

Abstract:

Large wars often require states to regroup, and this has a profound impact on international relations. This rule applies to the First World War. The war and the results of many of the changes that have re-shaped the map of the world and the nature of the balance of power have imposed it. The redistribution of the German colonies abroad and abroad, the creation of a new international organization, That affects the rest of the world. World War I represented the end of European sovereignty, because the real victors in that war were the United States of America and Japan, two non-European countries, because the Europeans were war-weary and suffered a war victory that none of them had ever survived. They left the war worse than before. The 1919 Peace Conference, therefore, was the official end of the First World War, and everyone looked forward with hope to what would be decided by that international forum.

Therefore, in order to highlight the role of Japan in the Peace Conference, the research section is divided into three main axes. The first deals briefly with Japan's position on World War I and its gains during the war. The second axis addressed the role of Japan in the Peace Conference, which focused on confirming its position in Shandong Province, while the last axis made clear Japan's demands for German property and racial equality at the Peace Conference, especially as it became the legitimate heir of German property in the Pacific, Japan has failed to obtain international law that provides for racial equality and the abolition of racial discrimination among States.

Keywords: Peace Conference, Japan, China, U.S.A.